

اقتصاد



نائب يسأل: هل هناك فشل في الاقتصاد؟.. وآخر ينتقد: بعض عبارات الموازنة مكررة من ٢٠١٢

وزير المالية يجب على أسئلة النواب: في حال زيادة الرواتب عام ٢٠٢٠

ستتم من الوفورات.. ولم تجر العادة أن ترصد الزيادة في الموازنة

محمد منار حميجو

استأنف مجلس الشعب أمس النقاشات المتعلقة بالبيان المالي للحكومة حول مشروع موازنة ٢٠٢٠، التي بدأت أمس الأول، والتي استمت بلغة نقدية واضحة، حتى إن بعض النواب وصفوا بنوداً محددة في الموازنة بأنها منفصلة عن الواقع، وأثبتت الاتساع الكبير بين الأجر ومستوى المعيشة، إضافة إلى التطرق ثانية إلى موضوع زيادة الرواتب. ووافق المجلس على إحالة مشروع الموازنة إلى لجنة الموازنة والحسابات، لبحث تفاصيلها مع كل وزارة فيما يخصها من الموازنة، على أن تبدأ اجتماعاتها اعتباراً من اليوم.

وفي تفاصيل المداخلات اعتبر النائب محمد رعد أن بعض بنود مشروع الموازنة منفصلة عن الواقع ولا تعبر عن واقعنا على الإطلاق، موضحاً أن هناك مثاليين لذلك، الأول حينما يتم الطلب من الحكومة تحسين معيشة المواطنين يكون جوابها «تركز على تحريك الإنتاج وتنشيط الحركة الاقتصادية»، وبالتالي فإن تنشيط الاقتصاد يجب أن ينعكس بالإيرادات على قطاع الدولة. وأضاف رعد: الإيرادات بدأت تنصاعد بشكل طردي منذ عام ٢٠١٤ بمعدل ٢٠٠ مليار ليرة سورية، وفي العام الحالي ارتفعت إلى ٥٠٠ مليار لكن المفاجأة الكبيرة أنه في العام القادم انخفضت إلى ٤٠٠ مليار من ٢٩٣٦ إلى ١٥٤٥ مليار ليرة، متسائلاً: هل هناك مشكلة في الاقتصاد؟ أم هناك فشل اقتصادي محدد؟ أم هل استبدلنا مؤشرات التعافي التي ترددها الحكومة بمؤشرات الانتكاس؟ وأشار رعد إلى أن المثال الثاني الذي يدل على انفصال بعض بنود المشروع عن الواقع أنه في عام ٢٠١٦ تمت مناقشة أول موازنة في بداية الدور التشريعي الثاني للمجلس، وكان المبلغ الموضوع لدعم الدقيق التعميني ٣٩٨ مليار ليرة، وتم الاعتراض آنذاك عن هذا الرقم بأنه وهمي، إلا أن الحكومة أصرت على أنه حقيقي رغم أن هناك العديد من المناطق في ذلك التاريخ كانت خارجة عن السيطرة، ولم يكن يتم تزويدها بالدقيق.

وأوضح أنه من الملاحظ أن الجيش العربي السوري كلما استرجع مناطق خفت قيمة دعم الدقيق التعميني، ففي العام الماضي انخفض الدعم إلى ٣٧٥ مليار ليرة، وفي العام الحالي انخفض إلى ٣٦١ مليار ليرة، في حين في العام القادم قيمة الدعم ٣٣٧ ملياراً، وهنا السؤال: إما أن رقم الدعم في عام ٢٠١٦ كان وهمياً، أو تقذف هذه الأرقام من دون دراسة؟ ورد رئيس المجلس على مداخله رعد حول الدعم بقوله: الدولة لم تتراجع عن دورها في تقديم الدعم للمواطنين ولو كانت هناك مناطق خارج السيطرة، فاستمرت بالدعم لكل أبنائها المواطنين ولم تتوقف عن دورها في أي منطقة من المناطق السورية.

استهتار في الأرقام

رأى النائب ماهر موقع أن هناك استهتاراً في التدقيق بآرقام مشروع الموازنة، معتبراً أنه مؤشر ليس سليماً، فوجود الأخطاء يشير إلى أن هناك عدم جدية من القائمين على مشروع بهذه الأهمية والجدية، وإرساله إلى مجلس الشعب، متسائلاً: من هي الجهة المسؤولة عن التدقيق في المشروع، وخصوصاً أن وجود هذه الأخطاء ليس للمرة الأولى، بل كانت أيضاً في العام الماضي؟ وفي مداخلته له تحت القبة، اعتبر موقع أن مشروع القانون أشار إلى اتساع الفجوة بين الأجر والأسعار، من دون أن يذكر الإجراءات التي يجب أن يتم اتخاذها



لردها، مشيراً إلى أنه حينما كانت هناك مطالبات خلال جلسات المجلس للحكومة من أجل زيادة الرواتب أثناء حضور الحكومة كان جوابها أنها تسعى بجهود حثيثة إلى تسريع عملية الإنتاج وتثبيت الأسعار، والحفاظ على استقرار سعر الصرف، متسائلاً: في ظل عدم استقرار أسعار الصرف ما هي الإجراءات المنصوص عليها في المشروع لردم الفجوة؟ وأعد زميله بطرس مرجحة أن الكلام الإنشائي لا يتوافق مع الأرقام الموجودة بل هناك تناقض في ذلك، وتساءل: هل الموازنة مروسة بشكل يتطابق مع خطة الدولة للقيام بهامها العام القادم؟ وأشار النائب على الصلوف إلى الفقرة المربعة في عجز الموازنة، وسأل عن الخطط الموجودة لدى الحكومة لمعالجته لأنه دليل على حالة غير صحيحة.

وأضاف الصلوف: من غير المعقول أن نجد أن هناك بعض الفقرات الإنشائية مكررة على الأقل من عام ٢٠١٢، وعلى أرض الواقع حقيقة لم تنفذ، متسائلاً: ماذا قدمت الحكومة لدعم الزراعة ومنها زراعة الشوندر؟ وأشار إلى أن الحكومة تحدثت عن ضبط الأسواق، معتبراً أنها تحولت إلى أسواق حرة، وبالتالي لا يوجد رقابة من الحكومة عليها، وهذا هو الواقع، برأيه، وأضاف: ماذا اتخذت الحكومة من إجراءات لإيصال الدعم إلى مستحقيه؟ واعتبر الصلوف أن هناك تعديلاً لمشروع الإصلاح الإداري رغم إطلاقه منذ سنتين، مضيفاً: أنهم الحكومة بذلك، ويجب تفعيله وإيصاله إلى الأهداف التي وجد لوصول إليها. وتساءل النائب نضال الشريطي عن جدية الحكومة بتحسين الوضع المعيشي للمواطن في ظل عدم لحظ أي زيادة في الرواتب والأجور، وتخفيض دعم المشتقات النفطية، مطالباً بتوضيح رؤية الحكومة في هذا الخصوص.

وشدد زميله ملول الحسين على أهمية زيادة الرواتب والأجور، مشيراً إلى أن الزيادة في العجز تعني زيادة في التضخم، وارتفاع معدلات البطالة، إضافة إلى تخفيض الحكومة الدعم على الدقيق التعميني، وتأثيره سلباً على

الظروف المعيشية للمواطن، متمنياً تقديم الحكومة الدعم لدوي الدخل المحدود ضمن موازنتها. وأشار النائب رفعت حسين إلى غلاء الأسعار وعدم وجود رقابة عليها مطالباً الحكومة بمتابعة الموضوع ومعالجته والاهتمام بشريحة العجزة وكبار السن الذين لا يتقاضون رواتب وإمكانية تأمين دخل لهم.

حمدان: خبراء نصحوا بفرض ضريبة على المبيعات

عجز «محروقات» انخفض من ٤٣٠ مليار ليرة إلى ١١ ملياراً

نائب: كيف انخفض دعم الخبز من ٣٩٨ مليار ليرة عام ٢٠١٦

إلى ٣٣٧ ملياراً عام ٢٠٢٠ رغم عودة معظم المناطق إلى الدولة؟

وفد رجال أعمال يونانيين في «تجارة دمشق»

القلاع: مقترح إنشاء خط بحري يصل سورية باليونان

ماندرينوس: التعاون مع الصناعيين والتجار لتطوير العلاقات الاقتصادية

وفاء جليد



دوره، بين عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق أبو الهدى اللحام أن الفرص متاحة جداً للتبادل، فالإمكانات كبيرة والنشاطات الاقتصادية متعددة. من جانبه، أعرب عضو مجلس إدارة الغرفة وائل الحو عن أمله بإعادة تفعيل النقل الجوي والطيران بين البلدين. إلى ذلك، أعربت عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق صونيا خانجي عن أملها بالقدرة على تنفيذ المشاريع التي تم طرحها خصوصاً في المجال السياحي، إذ إنه من الممكن أن تتشكل وفود بحرية تزور سورية، مضيفاً: «نتمنى أن أي شخص يزور سورية أن يسعى ولو بكلمة أو مقال إلى إزالة العقبات عنها وذلك في سبيل إعادة العمل إلى شكله الطبيعي».

زار وفد جمعية رجال الأعمال اليونانيين غرفة تجارة دمشق أمس لبحث سبل تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين، إذ عبر رئيس الجمعية أيانوس ماندرينوس عن رغبته بتطوير العلاقات الاقتصادية بين سورية واليونان، مبيناً أن هذه الزيارة جاءت لتنفيذ مذكرة التفاهم التي تم توقيعها مع الجانب السوري منذ ستة ونصف السنة، وللعمل مع الأشقاء السوريين، ولتعرفه كيفية تطوير وتحسين العلاقات. وأضاف: «من خلال العمل وتطبيق الاتفاقيات سنحاول التعاون مع الصناعيين والتجار لتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين»، معتبراً أن تطور العلاقات سوف ينعكس إيجابياً لإيجاد الحلول للمشكلات الاقتصادية. وتابع بالقول: سنناقش مع رئيس غرفة تجارة دمشق العلاقات بين البلدين لتتضح بعدها الصورة كما يجب.

من جانبه، كشف رئيس غرفة تجارة دمشق غسان القلاع عن إجراء دراسة على العلاقات الاقتصادية السورية اليونانية، والاتفاقيات الموقعة بين البلدين وحركة العمل التجاري بينهما، مضيفاً: «المقترحات التي تم تقديمها في المذكرة مقبولة جداً خصوصاً إنشاء خط بحري يصل سورية باليونان وينطلق لبقاى أنحاء العالم. ماندرينوس وصف الخط البحري بالمهم، إذ اقترحته الحكومة مع وزير البحرية اليوناني، مبيناً أن خط طرطوس - بولوس توقف ويجب تطويره والعمل به مرة أخرى.

هنا بين القلاع أن هذه الرغبات هي موضع تقدير تجارة دمشق وذلك لتطوير العلاقات الاقتصادية وتجاوز العقوبات الاقتصادية، وأكد ماندرينوس

النداف يتوعد «السورية للتجارة» بالعقوبات

إذا لم ترتق إلى المستوى المطلوب

علي محمود سليمان

أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النذاف أنه لن يتم التسامح باتخاذ العقوبات الرادعة في حال لم توجد سلع ومواد في جميع صالات المؤسسة السورية للتجارة لا ترتقي إلى المستوى المطلوب، ولا تحقق أفضل شروط ومواصفات الصحة والجودة والسلامة وتحظى بإعجاب الزبائن. وطالب النذاف خلال اجتماع عقد يوم أمس لإدارة المؤسسة السورية للتجارة وفرعها بدمشق وريف دمشق، بضاعة جهودهم وأدأهم والبحث عن أفضل السبل والطرق اللازمة لتوفير تشكيلة واسعة من مختلف المواد والسلع الغذائية والاستهلاكية والمنزلية وغيرها بجودة وبأسعار مناسبة، حيث ترضي أذواق المواطنين وبأسعار مناسبة، حيث تم استعراض واقع عمل صالات ومنافذ بيع فرعي دمشق وريف دمشق للسورية للتجارة وسبل تطويرها من حيث آلية العرض والشراء والبيع ونوعية المواد والمنتجات المعروضة وأسعارها.

ودعا النذاف القائمين على إدارة السورية للتجارة وفرعي دمشق وريفها للقيام بجولات ميدانية مستمرة على الصالات ومنافذ البيع، للتأكد باستمرار من أساليب وطرق عرض المواد والمنتجات والسلع المعروضة ونوعيتها وجودتها وأسعارها، والعمل على الارتقاء بعمل الصالات ومنافذ البيع إلى مستويات أفضل تضاهي على الأقل نظام المولات الحديثة وتساهم في عملية زيادة البيع وجذب الزبائن للتسوق من تلك الصالات.

وشدد ضرورة إجراء التحاليل والفحوص المخبرية لأي سلعة أو منتج في المخبر المركزي للوزارة قبل طرحه في منافذ بيع السورية للتجارة، مؤكداً ضرورة تحمل الجميع لمسؤولياتهم والارتقاء بأدائهم إلى مستوى الرعاية والدعم الكبيرين الذين تقدمهم الحكومة للسورية للتجارة وترجمة هذا الدعم عملاً ملموساً على الأرض وستتم محاسبة المقصرين.

والتركيز على ما يحقق دفع للعملية الإنتاجية. وبين أنه من الإجراءات أيضاً زيادة التحصيلات الضريبية، من خلال مكافحة التهرب الضريبي، وتحقيق العدالة الضريبية، لأنه عندما يكون هناك عدالة، فسوف يلتزم المواطنون بسداد الضريبة وخاصة عندما تكون معقولة، ويتحملها الجميع، لا أن تتحملها فئة من دون أخرى.

ورأى حمدان أن النظام الضريبي كان يلائم ظروفًا معينة، وحالياً اختلفت الظروف، وتطور العلم في هذا المجال، كاشفاً عن أن مشروع القانون الخاص بالبيوع العقارية تمت الموافقة عليه من مجلس الوزراء، لكن تم التوجه لأن يتم تهئية البنية التحتية المعلوماتية لذلك قبل إصدار القانون ليطبق مباشرة.

وكشف أنه تم بناء البنية الإلكترونية لهذا النظام فلم يعد هناك أشخاص يحددون الضريبة، ولا تحدد إلا من قبل مختصين، من دون أن يدخلوا إلى العقار، وبالتالي تم القضاء على الفساد في هذا المجال.

وأعلن حمدان أن ضريبة البيوع العقارية سوف تنخفض إلى ١ بالمئة بالنسبة للسكن و ١,٥ بالمئة بالنسبة للتجاري، وهذا سيؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية وتحقيق العدالة في ذلك، كاشفاً عن أن العقارات أصبحت موجودة على النظام الجديد في الوزارة.

وفيما يتعلق بضريبة الدخل أكد حمدان أن الخبراء رأوا أنه يجب أن يكون هناك ضريبة على المبيعات، من الممكن أن تكون أقل من نصف بالمئة، وهي مسودة، لم ترق إلى مشروع القانون بعد، لافتاً إلى أن التفكير بالمواطنين هو في الدرجة الأولى.

وفيما يتعلق بموضوع زيادة الرواتب، أوضح حمدان أنه لم يسبق أن جرت العادة برصد اعتمادات في مشروع الموازنة العامة للدولة لتوقعات محتملة لزيادة الرواتب والأجور للعاملين في الدولة.

وأشار إلى أنه في حال تمت زيادة الرواتب والأجور للعاملين في الدولة في عام ٢٠٢٠ فإن هذه الزيادة تغطي سائر وفورات أقسام وفروع الموازنة، وأن جميع الزيادات السابقة كانت تتم بالآلية نفسها، كما أن زيادة أسعار البنزين لا يمكن الاعتماد عليها ليصار إلى زيادة الرواتب، وإنما الاعتماد على تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تفعيل عجلة الإنتاج الزراعي والصناعي.. وغيرها.

وفيما يتعلق بفرص العمل المنفذة خلال العام الحالي، بين حمدان أنه لا يوجد لدى الوزارة أي بيانات حول ذلك، على اعتبار أن كل وزارة معينة بإجراءات التعيين والتوظيف لديها في ضوء الملاكات والشواغر المتوفرة، ويقتصر دور وزارة المالية على رصد الاعتمادات المالية اللازمة لتلك الجهات لإملاء الشواغر، الأمر الذي يتطلب قيام تلك الجهات بتقديم بيانات إلى مجلس الشعب حول ما قامت به من توظيف وتشغيل خلال عام ٢٠١٩.

وأرجع حمدان أسباب انخفاض الاعتمادات الجارية الإجمالي إلى انخفاض عجز شركة محروقات من ٤٣٠ مليار ليرة، في العام الحالي إلى عجز مقدر بـ ١٦ مليار ليرة، وهذا ما يفسر أيضاً انخفاض مبلغ الدعم الاجتماعي للمحروقات.

وأضاف: أما انخفاض الإيرادات الجارية في العام القادم، فيعود إلى عدم إدراج فروقات أسعار المشتقات النفطية والمقدرة بمبلغ ١٠٥٤ مليار ليرة ضمن الإيرادات الجارية، وبقيت هذه الفروقات لدى شركة محروقات، خلافاً لما كان يتم في السنوات الماضية، وهو إجراء أكثر اقتصادية وعلمي، يتم اتخاذه بعد إجراء الدراسات اللازمة لذلك، وتقييم نتائج تطبيق البطاقة الذكية، ومن جهة أخرى تم تخفيض العيب على المصرف المركزي، وفي الوقت نفسه تأمين السيولة اللازمة لشركة محروقات مما يعطيها المرونة الأفضل في تأمين احتياجاتها.

استخدامها للتدفئة يزيد التقنين

«الكهرباء» لـ«الوطن»: لا خطة لبرنامج تقنين في ريف دمشق حتى تاريخه

رامز محفوظ

أكد مصدر مسؤول في وزارة الكهرباء لـ«الوطن» عدم وجود خطة لبرنامج التقنين في ريف دمشق، حتى تاريخه، لافتاً إلى أن ساعات التدفئة ترتبط بكمية الطاقة المولدة والمستجرة، بمعنى أنه في حال كانت كمية الطاقة المولدة هي كمية الطاقة المستجرة نفسها لن يكون هناك أي تقنين، أما في حال كانت الطاقة المستجرة أو المطلوبة أكبر من الطاقة المولدة، فسوف يكون هناك ساعات تقنين.

وبين أنه في حال اعتماد نسبة كبيرة من المواطنين على الطاقة الكهربائية للتدفئة سيكون هناك حكماً ساعات تقنين، وحالياً هناك ساعات تقنين في الريف، لكنها تختلف من منطقة لأخرى، ولم تتجاوز الساعتين خلال اليوم، مشيراً إلى أنه في حال الاستمرار الكبير للطاقة الكهربائية ليس بالضرورة أن تكون ساعات التقنين واحدة في كل مناطق الريف، وهذا الأمر يعود إلى كمية استهلاك الكهرباء في كل منطقة.

ونوه بأنه خلال فترة الصيف الماضي قامت الورش بأعمال الصيانة لجميع مكونات المنظومة الكهربائية، مشيراً إلى أن المنظومة الكهربائية حالياً بحالة جيدة، لافتاً إلى أن استخدام الكهرباء للتدفئة بشكل كبير خلال موسم الشتاء سوف يؤثر في المنظومة الكهربائية، ومن ثم ينعكس هذا الأمر على زيادة في ساعات التقنين، متمنياً على المواطنين ترشيد استهلاك الطاقة، الذي يساهم بتقليل ساعات التقنين، وأن يتم استخدام الكهرباء بعقلانية وعند الحاجة والضرورة، والآن يتم استهلاك الطاقة بشكل كبير للتدفئة وغيرها، مشيراً إلى أنه في حال الاستمرار الكبير للكهرباء سوف يصبح هناك احتراق للكابلات وحتى المحولات.

وعن تعزيز المنظومة الكهربائية بكابلات مناسبة بين أن تركيب هذه الكابلات يعود للمتوافر لدى الوزارة، مشيراً إلى الوقت نفسه إلى أن الحصار الاقتصادي على سورية والعقوبات يؤديان إلى صعوبة وصول واستيراد كل المواد التي تخص المنظومة الكهربائية، لافتاً إلى أن إعادة إعمار المنظومة الكهربائية التي تعرضت لدمار كبير بحاجة إلى كميات ضخمة جداً من المواد التي تخصها، ومن ضمنها الكابلات النحاسية والمحولات والأمراس وأعمدة وأبراج.

وبخصوص الحملات على الاستمرار غير المشروع للطاقة الكهربائية شدد المصدر على أنها مستمرة ولن تتوقف، وبمياً يتم ضبط معامل ومزارع ومنازل تستجر الكهرباء بشكل غير شرعي، مشيراً إلى أن الاستمرار غير المشروع يزداد على الرغم من الحملات المستمرة لكفاحتها.